مؤسسة البترول تعلن أسعار الغاز المسال

كونا: أعلنت مؤسسة البترول الكويتية امس أسعارا جديدة لغاز البترول المسال (البروبان والبيوتان) لشهر يناير الجاري.
وقالت المؤسسة في بيان صحافي ان غاز (البروبان) سيباع بـ 345 دولارا أميركيا للطن المتري الواحد خلال يناير الجاري بانخفاض 115 دولارا مقارنة بشهر ديسمبر الماضي الذي سجل 460 دولارا.
وأضافت ان غاز (البيوتان) سيباع بـ 390 دولارا للطن المتري الواحد خلال يناير الجاري بانخفاض 85 دولارا مقارنة بشهر ديسمبر الماضي الذي سجل 475 دولارا.

بعد دخول البحرين على الخط.. الوضع يزداد تأزماً

بورصات الخليج تتهاوى بعد التأزم الجيوسياسي

تداعيات قطع العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران تلقي بظلالها على تعاملات أسواق الخليج وخاصة السعودي

شريف حمدي

ألقت تداعيات قطع العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران بظلالها على بورصات الخليج في تعاملات أمس في أول رد فعل للمستجدات السياسية بالمنطقة، حيث جنحت أغلب أسواق المال الخليجية للتراجع خاصة أسواق قطر والإمارات، كما شهد السوق السعودي تراجعا لافتا خاصة مع اقتراب الجلسة من نهايتها.

وجاء تراجع الأسواق على الرغم من ارتفاع أسعار النفط بالسوق العالمي بنسبة 3٪ في الساعات الأولى من التعاملات على وقع تطور العلاقات السعودية ـ الإيرانية قبل ان تتقلص المكاسب إلى نحو 1,5٪، حيث يعتبر تغير سعر النفط سواء ارتفاعا أو هبوطا هو المحرك الأول للبورصات الخليجية. وحسب مراقبين فإن الأسواق ستشهد تذبذبا خلال الجلسات المقبلة ريثما تتضح الأمور، خاصة مع دخول مملكة البحرين على خط التوتر السياسي بالمنطقة بإعلانها رسميا قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وسط مخاوف من عمليات بيع في الأسواق الخليجية جراء توجه بعض المحافظ للتسييل بسبب التطورات السياسية في المنطقة، خصوصا ان آثارها امتدت إقليميا للأسواق الآسيوية التي شهدت تراجعات على اثر هذه التطورات، وكانت الصين (حسب رويترز) قد قالت أمس انها قلقة من احتمال اشتداد حدة الصراع في الشرق الأوسط بعد أن قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران.

وكانت إغلاقات أسواق الخليج في أولى جلسات العام الجديد (عدا السوق السعودي الذي تعد جلسة أمس الثانية له في 2016) كالتالي:

- تصدر سوق قطر المالي اسواق المنطقة من حيث التراجع بـ2,6٪، محققا خسائر بلغت 272 نقطة ليتراجع إلى 10041 نقطة.
- خسر السوق السعودي نحو 2,4٪ في تعاملات أمس على وقع خسائر المؤشر قرابة 165 نقطة.
- حل سوق دبي ثالثا من حيث التراجعات بنسبة 1,6٪ بخسارته 51 نقطة ليتراجع إلى 3084 نقطة.
- تراجع سوق أبوظبي بنسبة 1,3٪ مسجلا خسائر بلغت 56 نقطة ليصل إلى 4215 نقطة.
- تراجع سوق البحرين بنسبة 0,3٪ بخسارته 3 نقاط ليصل إلى 1213 نقطة.
- كان سوق مسقط الوحيد الذي اقفل على ارتفاع في جلسة أمس بنسبة 0,2٪ محققا 8 نقاط مكاسب ليصل إلى 5421 نقطة.

محليا، خسر سوق الكويت المالي 0,8٪ في مستهل 2016 ليبدأ العام الجديد وهو في دائرة الخسائر كما في العام الماضي، واستقر المؤشر السعري عند 5568 بعد خسارته 47 نقطة، كما انخفضت المؤشرات الوزنية بنسبة 0,9٪ لكل من «كويت 15» و«الوزني»، حيث انخفض الأول بـ 7,8 نقاط ليتراجع إلى 892 نقطة، كما تراجع الثاني بـ 3,3 نقاط ليصل إلى 378 نقطة.

الأسواق تجاهلت ارتفاع أسعار النفط.. واستهلت 2016 باستكمال مسلسل الهبوط

تطورات VIVA

وعلى مستوى صفقة VIVA، فاستمرت حالة الهدوء التي يشهدها السهم بالبورصة، خاصة بعد تصريح الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات السعودية STC أمس أن الشركة ماضية قدما في اجراءاتها الخاصة بالعرض المقدم لشراء الأسهم التي لا تملكها في VIVA بالسعر المعلن وهو 1 دينار للسهم، وأن سعر عرض الاستحواذ بني على دراسة مستفيضة لخطط أعمال VIVA المستقبلية، وهو ما يعني أن الشركة السعودية متمسكة بالسعر المعروض. وأقفل سهم VIVA عند مستوى إغلاقه السابق 990 فلسا بعد تداول 109 آلاف سهم بـ 108 آلاف دينار.

بمشاركة كويتية.. صندوق عقاري يشتري منتجعاً في اليونان بـ 400 مليون يورو

محمود عيسى

قالت وكالة «رويترز» إن صندوق جيرمين ستريت العقاري ـ الذي يمثل مستثمرين من الكويت وأبوظبي ودبي ودول عربية أخرى ـ وقع عقدا لشراء منتجع استير بالاس الفخم على الشواطئ اليونانية مقابل العاصمة اثينا.

ونسبت الوكالة الى هيئة الخصخصة اليونانية قولها يوم الاحد الماضي انها ابرمت عقدا مع الصندوق بقيمة 400 مليون يورو او 434,3 مليون دولار لبيع المنتجع آنف الذكر. ولكن الوكالة اشارت الى ان المحكمة الادارية العليا في اليونان كانت قد اوقفت عملية بيع مجمع فندق استير بالاس في مارس الماضي، حيث قالت ان مخطط تنظيم المدينة الذي قدمته اليونان يخالف نصوص القانون اليوناني. واضافت ان انشاء عدد كبير من المباني السكنية قد يضر بالبيئة الطبيعية والحضرية في البلاد.

من جانب آخر، نسبت رويترز الى صندوق تنمية الاصول اليونانية قوله «ان صندوق جيرمين ستريت العقاري قد وقع اتفاقية جديدة يقدم بموجبها التعديلات المطلوبة والتقسيم المكاني والتطوير الذي سيتم اجراؤه على منتجع استير بالاس». واشارت الهيئة اليونانية الى ان الاتفاقية تؤكد ان خطة تطوير المنتجع قد تم تعديلها وفقا لرؤية المحكمة الادارية، وانه من المتوقع ان يتم الانتهاء من كافة الاجراءات خلال النصف الاول من عام 2016 الجاري. وتوقعت رويترز ان تحقق هيئة الخصخصة اليونانية نتيجة الصفقة دخلا نقديا قدره 100 مليون يورو، فيما سيؤول باقي المبلغ الى البنك الوطني اكبر البنوك المقرضة في اليونان، والذي يملك نحو 85٪ من اسهم المنتجع. والجدير بالذكر ان عمليات الخصخصة للاصول الحكومية اليونانية اصبحت منذ فترة شرطا اساسيا من شروط الانقاذ التي تشترطها المؤسسات المالية الدولية الدائنة لليونان منذ 2010، الا ان عمليات التخصيص لم تسفر سوى عن ايرادات ضئيلة وذلك نظرا للاجراءات البيروقراطية التي تستغرق وقتا طويلا، ناهيك عن الحاجة الى الارادة السياسية.

وختمت «رويترز» بالقول ان اثينا جمعت حتى الآن فقط 3,5 مليارات يورو نتيجة بيع الاصول الحكومية مقابل 50 مليون يورو الذي وضع كهدف اساسي لجمع الاموال الناجمة عن الخصخصة.

الكويت تطرح مناقصات 3 مشروعات طرق كبرى

ذكرت مجلة ميد ان وزارة الاشغال العامة دعت 48 مجموعة مقاولات تضم شركات محلية وعالمية للمشاركة في تقديم العروض بشأن 3 مشروعات طرق كبرى في البلاد، على ان تقدم كل العروض المتعلقة بهذه المشروعات في موعد غايته 3 ابريل المقبل. وتتضمن المشروعات انشاء وصيانة الطرق والمرافق المرتبطة بها في كل من: الطريق الاقليمي الجنوبي الممتد من شمال منطقة كبد الى السالمي، وطريق جنوب السرة الذي يشمل كلا من شارع دمشق والطريق الدائري الخامس وشارع الملك فيصل بن عبدالعزيز، والطريق الاقليمي الشمالي الممتد من التقاطع رقم 82 الى منطقة حدود السالمي. وأشارت المجلة الى ان الشركات التي دعيت لتقديم العروض تنتمي بصورة رئيسية الى جنسيات صينية وكورية جنوبية وتركية وهندية واسبانية الى جانب الوكلاء المحليين في الكويت لهذه الشركات. والجدير بالذكر ان الكويت قد ارست عقود مشروعات طرق رئيسية ببضعة مليارات من الدولارات في 2015 بما في ذلك انشاء وتحديث طريق النويصيب والجانب الغربي والطرق التي تربط مدينة ميناء عبدالله بمدينة الوفرة، وميناء الزور بالوفرة.

أما على صعيد المنطقة، فقالت المجلة ان ما قيمته 22 مليار دولار من مشروعات الطرق في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ـ مينا ـ قد تمت ترسيتها في 2015.

مازالت مستمرة في الاستفادة من نظامها المصرفي القوي

«أوكسفورد بيزنس»: الكويت تتعامل بارتياح مع انخفاض النفط

محمود عيسى

ذكرت مجموعة اوكسفورد بيزنس جروب ان حاجة الكويت للتنويع الاقتصادي تجلت خلال 2015 في وقت تعرض فيه الاقتصاد الى الضغوط جراء تراجع الإيرادات النفطية، ولكن البلاد تبقى في وضع جيد يمكنها من التعامل بارتياح مع هبوط أسعار النفط والتقلبات الاقتصادية العالمية، ومازالت مستمرة في الاستفادة من نظامها المصرفي الذي يتمتع بوضع صحي يترافق مع ارتفاع في الإنفاق الحكومي على مشروعات جديدة في البنية التحتية، فضلا عن الإصلاحات التي طالت قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر وساعدت على تحسين التدفقات الى البلاد.

وقالت المجموعة البريطانية المتخصصة في الإعلام والنشر ان صندوق النقد الدولي توقع في أبريل الماضي ان ينمو الاقتصاد الكويتي بنسبة 1,7٪ في 2015 قبل ان يرتفع الى 1,8٪ في 2016. على ان الصندوق أعاد تقديراته في أكتوبر وخفض معدل النمو المتوقع الى 1,2٪ في 2015، ولكنه توقع نموا أقوى، حيث يصل الى 2,5٪ في العام المقبل.

251 مليار دولار قيمة المشروعات المخطط لها والتي هي قيد التنفيذ

قطاع مشروعات البنية التحتية حقق نمواً تراوح بين 15 و20 في 2015

30 مليار دولار قيمة المشروعات المرساة بين يناير وأكتوبر 2015

وعززت المجموعة هذا التباطؤ في المقام الأول الى هبوط أسعار النفط، ولكن الحكومة ما زالت مع ذلك مستمرة في استخدام أرصدتها المالية الضخمة نسبيا والتي تمكنها من زيادة استثماراتها في البنية التحتية، الأمر الذي يعتبر عاملا رئيسيا في دعم نمو الناتج المحلي غير النفطي في 2016 وما بعدها. وبالفعل فقد توقع صندوق النقد الدولي نموا في هذا الجانب يساعد على مضاعفة وتيرة النمو الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط بعد ان تتجلى آثار الاستثمارات الأخيرة في الاقتصاد.

ومضت المجموعة الى القول ان الوضع المالي الكويتي تضرر بصورة ملحوظة جراء تدني أسعار الطاقة، حيث تراجع من فائض بنسبة 11,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2014/2013 الى عجز بنسبة 4,4٪ في السنة المالية 2015/2014 التي تلتها.

وقالت انه على الرغم من التطورات الواعدة على صعيد تخفيض المصروفات الحكومية، بما في ذلك خفض الدعم المكلف عن الوقود والكهرباء والماء، فضلا عن علاوات السفر وغيرها من الأموال التي تدفع لموظفي الحكومة الكويتيين، ناهيك عن تكاليف العلاج في الخارج، فإن فائض الحساب الجاري استمر في التراجع وذلك عائد بصورة كبيرة الى استمرار الدعم الحكومي، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي انكماش فائض الحساب الجاري من 31,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 الى 10,2٪ و8,9٪ في عامي 2015 و2016 على التوالي قبل ان يتعافى نسبيا ويرتفع الى 11,3٪ في 2017.

مشروعات ضخمة

وتوقعت شركة الين كابيتال ان تواصل المشروعات الإنشائية في الكويت زخمها القوي في 2016. وأشارت الى ان هذه المشروعات ـ والمقدرة قيمتها بنحو 123,6 مليار دولار ـ حلت في المركز الثالث بين دول مجلس التعاون الخليجي في 2014. وأشارت الى ان قطاع مشروعات البنية التحتية يتخذ المسار الصحيح ليحقق نموا يتراوح بين 15٪ و20٪ في 2015 نتيجة الجهود الرامية الى تحديث شبكات الطرق والنقل وشبكة المترو، وتنفيذ مشروعات إسكان ممولة من قبل الحكومة تتألف من 45 ألف وحدة سكنية مقررة بموجب الخطة الحالية.

وقد بلغت قيمة المشروعات التي أرسيت خلال الفترة بين يناير ومنتصف أكتوبر من العام الماضي 30 مليار دولار، مقارنة مع 24 مليار دولار في 2014، فيما قدرت مجلة ميد إجمالي قيمة المشروعات المخطط لها والتي قيد التنفيذ بما يوازي 251 مليار دولار.

قوة النظام المصرفي

وقالت المجموعة ان الأسواق المالية قد تعثرت ايضا على مدار العام، وبذلك تراجعت أسعار الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 16٪ على أساس سنوي، كما في نهاية أغسطس الماضي لتعكس ضعف الطلب في الصين وتراجع أسعار السلع فضلا عن التقلبات العالمية.

فمنذ مطلع 2014 أعلنت 24 شركة مدرجة على سوق الكويت للأوراق المالية عزمها على شطب تداولها على السوق، فيما تم شطب 5 شركات أخرى من قبل السلطات المسؤولة نظرا لغياب نشاطاتها وتراكم الخسائر. وتقول مصادر البورصة ان إجمالي قيمة الأسهم المتداولة تراجع بنسبة 12٪ الى 2,45 مليار دينار خلال النصف الاول من العام الحالي.

على ان النظام المصرفي الذي يتمتع بالقوة والتنظيم بقي محتفظا بمرونته، حيث ذكر صندوق النقد الدولي في احد تقاريره ان كفاءة رأس المال بالنسبة للقطاع بأكمله بلغت 16,9٪، فيما بلغت نسبة القروض المتعثرة 2,8٪ من اجمالي القروض، فيما ارتفعت نسبة المخصصات الى 172٪ كما في نهاية يونيو 2015.

الاستثمار الأجنبي

وقالت المجموعة ان إطلاق المذكرة التفسيرية في ديسمبر 2014 لقانون الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2013 يعتبر أكثر الأمور الواعدة بتحقيق النمو الاقتصادي المأمول للبلاد. وقد تقلصت بموجب القانون الإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وتسهيل الحصول على الترخيص من محطة واحدة.

وبعد 5 أشهر من هذه الإجراءات، أعلنت شركة اي بي ام الأميركية العملاقة انها تسلمت الترخيص الاول لتأسيس شركة مملوكة لها بنسبة 100٪ في الكويت بموجب القانون الجديد، ما يوحي بأن توجهات الحكومة الجديدة بشأن الاستثمار الأجنبي بدأت تؤتي ثمارها.

17 مليار دولار قيمة مشروعي مصفاة الزور الجديدة وتطوير حقل فارس السفلي

قالت مجلة «ميد» انه مع تراخي الخطط التنموية في كل من السعودية والامارات اللتين كانتا المسيطر التقليدي على المشروعات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بسبب تراجع الايرادات النفطية، كان للكويت باع طويل في ترسية مشروعات عملاقة بمليارات الدولارات في العام المنصرم، ومن بين هذه المشروعات اثنان هما: مصفاة الزور الجديدة بتكلفة 13 مليار دولار، حيث تم توقيع المجموعة الكبرى من العقود في هذا المشروع في اكتوبر الماضي، وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء EPC، وقد اعلنت لجنة المناقصات المركزية في يوليو الماضي عن اسماء الشركات الفائزة في هذه المجموعة من العقود وتضم تحالفات فيها شركات اسبانية وصينية وكورية جنوبية واميركية وايطالية. وتبلغ طاقة المصفاة التكريرية 615 الف برميل من النفط يوميا، وتقع في منطقة الزور على مقربة مع الحدود السعودية.اما المشروع الثاني فهو مشروع تطوير حقل فارس السفلي لتعزيز انتاج النفط الثقيل، وتبلغ قيمة المشروع 4,3 مليارات دولار، ويأتي هذا المشروع في المركز الثالث بعد مشروع محطة توليد الطاقة الكهربائية الاضافية في مصر بطاقة 16,4 غيغاواط بتكلفة 9 مليارات دولار وتقوم على بنائه شركة سيمنز الالمانية. وقالت المجلة ان شركة بتروفاك البريطانية بالتحالف مع شركة المقاولين المتحدين اليونانية فازت بعقد مشروع حقل فارس، وتتراوح احتياطيات الحقل ما بين 7 مليارات و15 مليار برميل من النفط تنتشر على مساحة 1200 كيلومتر مربع تحت الارض في صحراء الكويت الشمالية، ومن شأن هذا المشروع تعويض النقص الحاصل في الانتاج من حقول النفط التقليدية. اما رابع اكبر مشروع تمت ترسيته في المنطقة فهو مشروع انظمة الميترو في قطر والذي فازت به شركة ميتسوبيشي اليابانية للصناعات الثقيلة وتبلغ تكلفته 4,1 مليارات دولار.

وفي المركز الخامس والاخير على القائمة يأتي مشروع توليد الطاقة النووية في مصر وتبلغ تكلفته 4 مليارات دولار.